

القطاع المصرفي الخاص وتأثيراته على الاقتصاد المحلي



مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



f t i y alahgafnet

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً محورياً في تطور الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء وهو ليس مجرد أداة لنقل الأموال بين الأفراد والمؤسسات، بل هو محرك أساسي يعزز استقرار الأسواق المالية ويشجع النمو الاقتصادي عبر مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة وفي هذا السياق، يظهر القطاع المصرفي الخاص كعنصر رئيسي في تلبية الاحتياجات المالية للأفراد والشركات مما يسهم في تشكيل الاقتصاد وتوجيهه نحو مسارات التطور والازدهار.

منذ نشأته، شهد القطاع المصرفي الخاص تحولا كبيرا في بنية عمله وأدواته فقد بدأ في العديد من الدول كمؤسسات مالية محدودة التركيز، إلا أن التوسع السريع في الاقتصاد العالمي، وزيادة الحاجة إلى الخدمات المالية المتطورة، قد دفع البنوك الخاصة إلى توسيع نطاق عملها وتحقيق الابتكار في تقديم منتجات مالية جديدة مع مرور الوقت، أصبحت البنوك الخاصة تلعب دوراً غير مسبوق في تحسين الوصول إلى الائتمان، توفير السيولة، وتنظيم حركة الأموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما جعلها ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث لقد أدى التطور السريع في التكنولوجيا المالية إلى إحداث تغييرات جذرية في القطاع المصرفي الخاص، حيث ظهرت أساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ الرقمية، والأنظمة الرقمية للمدفوعات وقد أتاح هذا التطور للبنوك الخاصة الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء، بما في ذلك فئات لم يكن بإمكانها الوصول إلى هذه الخدمات في السابق من خلال ذلك، شهدنا ظهور مفهوم "الشمول المالي"، حيث بدأ الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية يكتسبون القدرة على الاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع بفعل اتساعه وتشعب أنشطته النافذة التي يطل منها العالم علينا، ونطل منها على العالم يعد القطاع المصرفي من القطاعات الأساسية في أي اقتصاد، حيث يشكل حجر الزاوية في عمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي

وفي اليمن، يعد القطاع المصرفي الخاص جزءاً مهماً في النظام المالي الوطني، إذ يسهم بشكل كبير في تيسير المعاملات المالية بين الأفراد والشركات، ويوفر القروض التي تحفز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ورغم التحديات الاقتصادية

والسياسية التي يواجهها اليمن، لا يزال القطاع المصرفي الخاص يلعب دورًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني ويظهر إمكانات كبيرة للتطور والنمو وأصبح تطوره معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد الوطني أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية منذ تأسيسه، شهد القطاع المصرفي الخاص في اليمن مراحل عديدة من التطور والنمو في البداية، كان القطاع المصرفي في اليمن يقتصر بشكل رئيسي على البنوك الحكومية، إلا أن دخول البنوك الخاصة إلى السوق في بداية التسعينيات قد ساهم في تحسين المنافسة وتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة للمواطنين والشركات وقد تزامن ذلك مع تحولات اقتصادية كبيرة في البلاد، مما فتح المجال أمام توسيع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع المصرفي الخاص في تمويل الاقتصاد الوطني فالقطاع المصرفي الخاص في اليمن يعد من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني ورغم التحديات التي يواجهها هذا القطاع نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، فإن المصارف الخاصة في اليمن استطاعت أن تلعب دورًا محوريًا في تقديم خدمات مالية متنوعة للأفراد والشركات وتساهم في تنمية النشاطات الاقتصادية المختلفة ويمثل القطاع المصرفي الخاص في اليمن مزيجًا من البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، حيث يعمل هذا القطاع على توفير مختلف الخدمات المصرفية مثل الحسابات الجارية والتوفير، القروض وخدمات التحويلات المالية، بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة ويتميز القطاع بوجود العديد من البنوك الخاصة التي تنافس بشكل فعال في السوق، حيث تتسابق لتقديم أحدث الخدمات المالية والتقنيات البنكية

على الرغم من أن القطاع المصرفي اليمني يعاني من مشاكل عديدة مثل ضعف البنية التحتية، شح السيولة النقدية، والتحديات الأمنية، إلا أن البنوك الخاصة بذلت جهدًا كبيرًا في تحسين خدماتها من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ما يساهم في تسهيل الوصول إلى خدماتها للعملاء في مختلف أنحاء البلاد

ومع الأزمة الاقتصادية التي يمر بها اليمن، يظل القطاع المصرفي الخاص أحد العوامل المهمة التي تساعد في تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والشركات، كما يسعى القطاع المصرفي إلى تقديم حلول تمويلية مرنة تدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في إطار الإمكانيات المتاحة علاوة على ذلك، تعد البنوك الخاصة في اليمن شركاء مهمين في تحقيق النمو المستدام من خلال الاستثمار في المشاريع التنموية المختلفة وتوفير الدعم المالي للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي اليمني بحاجة إلى إصلاحات هيكلية ودعم حكومي لتعزيز قدراته التنافسية وتحقيق استدامة أكبر في المستقبل

أهم أحد أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في اليمن هو تدهور البنية التحتية العالية في ظل الوضع السياسي والاقتصادي المتأزم مما يعيق قدرة البنوك على تقديم خدمات مصرفية متقدمة وعالية الجودة ولكن مع ذلك، يظل للقطاع المصرفي الخاص دور مهم في دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير السيولة المالية، وتقديم التمويل اللازم للشركات المحلية، خاصة تلك التي تعمل في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتجارة والزراعة.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال أهمية الابتكار والتكنولوجيا في تطوير القطاع المصرفي الخاص في اليمن. فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات عدة لتطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والانتقال إلى النظام المصرفي الرقمي لتوسيع دائرة المستفيدين وتحقيق الشمول المالي. وهذا الاتجاه يمثل خطوة هامة نحو تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لأكثر شريحة ممكنة من السكان، وخاصة في المناطق النائية.

في المستقبل، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، يمكن أن يحقق القطاع المصرفي الخاص في اليمن إمكانات كبيرة للنمو. من خلال تعزيز دور البنوك في تمويل المشاريع الاستراتيجية، ودعم التنمية المستدامة، يمكن للقطاع المصرفي أن يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. كما أن الابتكار في تقديم الخدمات المالية، خاصة في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي، سيعزز من قدرة القطاع على التكيف مع متطلبات السوق المحلية والدولية.

الملخص

في هذا التقرير، سنسلط الضوء على مختلف جوانب القطاع المصرفي الخاص في اليمن، بداية من نشأته وتطوره، مرورًا بدوره في تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى مساهماته في رسم مستقبل الاقتصاد اليمني في ظل التحديات العميقة التي يواجهها كما سيتم ذكر التحديات التي تواجه هذا القطاع وكيفية تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية، وأهمية علاقته بإنتاج النفط وسوف نتناول التقرير التغييرات التي مر بها القطاع المصرفي الخاص بعد عام 2011، وما أحدثته تلك التغييرات من تحديات وفرص للبنوك الخاصة في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية وازمه البنوك المركزية وانقسامها من خلال تصاعده حدة الحرب الاقتصادية بين البنكيين في خطوة تهدد بحرب اقتصادية حادة ولا يقتصر دور القطاع المصرفي الخاص على دعم الاقتصاد المحلي فقط، بل يمتد ليشمل علاقته الوثيقة بإنتاج النفط، الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات في اليمن، وبالتالي فإنه يساهم بشكل كبير في استقرار القطاع النفطي وتعزيز التدفقات المالية للدولة ومن خلال هذه العلاقة، يعكس القطاع المصرفي الخاص مرونة النظام المالي في اليمن وقدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية سيتناول التقرير أيضاً التحديات العديدة التي تواجه القطاع المصرفي الخاص، مثل المخاطر الأمنية، والتقلبات في السوق، وقلّة السيولة، والضغط من الأزمات السياسية والاجتماعية في ظل هذه الظروف، يبقى القطاع المصرفي الخاص محوريًا في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية طويلة المدى .

نشأة القطاع المصرفي الخاص

بدأت فكرة البنوك في بداية زمن المقايضة، حيث كان الأفراد يقومون بمبادلة السلع والخدمات فيما بينهم مباشرةً ولكن مع تطور المجتمعات وزيادة حجم التجارة، أصبح من الصعب على الأفراد القيام بهذه المبادلات بشكل مباشر لذلك، بدأ الأفراد في اللجوء إلى وسطاء ماليين لتسهيل عمليات التبادل التجاري، هؤلاء الوسطاء هم الذين أسسوا اللبانات الأولى للقطاع المصرفي

في البداية، كانت الخدمات المصرفية محدودة للغاية، حيث كانت تقتصر على حفظ الأموال وتحويلها. ولكن مع مرور الوقت تطورت الخدمات المصرفية وأصبحت أكثر تعقيداً يعود تاريخ نشوء القطاع المصرفي إلى العصور القديمة منذ أيام الإغريق والرومان، عندما كانت التجار والمستثمرون يقومون بحفظ أموالهم لدى أشخاص موثوقين في البداية، كانت هذه الخدمات محدودة للغاية، ولكن مع تطور التجارة والاقتصاد، بدأت الحاجة إلى خدمات مصرفية أكثر تعقيداً.

وفي القرن الرابع عشر بين الأعوام (1397) - (1494)، شهدت مدينة فلورنسا الإيطالية تطوراً كبيراً في القطاع المصرفي. حيث أسست عائلة ميديشي أول بنك حديث، والذي قدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك القروض والتحويلات المالية

في القرن الثامن عشر، شهدت أوروبا تطوراً سريعاً في القطاع المصرفي، حيث أسست العديد من الدول البنوك المركزية، وبنوك الادخار والتي لعبت دوراً مهماً في تنظيم القطاع المصرفي ودعم الاقتصاد

في القرن التاسع عشر، شهد القطاع المصرفي تطوراً عالمياً. حيث أسست العديد من الدول البنوك التجارية، والتي قدمت خدمات مصرفية للأفراد والشركات

في القرن الحادي والعشرين أصبح القطاع المصرفي يشهد تطوراً مستمراً. وسعت البنوك إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية الجديدة

والآن نعيش في عصر الرقمنة، والذي يشهد ثورة في القطاع المصرفي، حيث أصبحت الخدمات المصرفية متاحة بشكل رقمي عبر الإنترنت والهواتف المحمولة بكل سهولة

في اليمن، شهد القطاع المصرفي تحولا كبيرا مع بداية تسعينات القرن العشرين وذلك بعد تبني سياسة تحرير الاقتصاد التي شملت تحرير القطاع المصرفي بدأ القطاع المصرفي الخاص بالظهور بشكل تدريجي، مع تأسيس أولى البنوك الخاصة التي

شكلت نقطة انطلاق لهذا القطاع. ومع مرور الوقت، ازداد عدد البنوك الخاصة التي تمارس أنشطة مصرفية متنوعة مثل الودائع القروض، والتحويلات المالية، لتلعب دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد اليمني.

شمال اليمن

في هذه الفترة التي تميزت بالسيطرة الاستعمارية التركية وهيمنة النظام الإمامي لأسرة آل حميد الدين) لم تشهد أي شكل من أشكال النظام المصرفي أو المالي المنظم ولم يكن ثمة أي وجود للسياسة المالية أو نقدية، وانحصر النظام المالي النقدي فيما كان يسمى ببيت المال وهو نفسه خزانة الإمام التي كانت تعتمد على أساس الزكاة والفطرة وغيرها من وسائل الجباية والرسوم الجمركية، أما العملة السائدة حينها هي الريال الفضي النمساوي الذي تحددت قيمتها بسعر الفضة في السوق العالمية، ويتكون من ٤٠ بقشة، إلى جانب ذلك فقد عمل الإمام يحيى على صك ريال فضي أسماه العمادي ففي نهاية الأربعينيات، ظهرت مجموعة من الوكالات التجارية الملاحية، ومكاتب الصرافة، التي لا تتجاوز العشرة، إلى جانب فرعين لمصرفين أجنيين هما بنك الهند الصينية والسويس (الاندوشين) الفرنسي 1949 و 1951 م

فرع البنك الأهلي التجاري السعودي 1956 1962 وكان له ثلاثة فروع في الحديدة وتعز وصنعاء

جنوب اليمن

لم تشهد المحافظات الجنوبية والشرقية أي نوع من أنواع المصارف، إلا في العام 1869 م بعد فتح قناة السويس وإنشاء ميناء عدن، ومنذ العام 1871 م طورت هذه الشركات خدماتها التجارية والمصرفية، وكانت وكالة لوك) توماس البحرية أول مكتب للصرافة في عدن، ومعها وكالة شركة قهوجي دنشا الهندية، بعدها بدأت المصارف الكبرى في الهند وبريطانيا بفتح فروعها في عدن وبقية المدن، وكان أولها فرعي البنك الهندي في 9 فبراير 1894 ، وآخر في مايو 1895 م، وظلت وكالة قهوجي دنشا، وبعض فروع البنك الهندي مسيطرة على سوق المال والمعاملات الائتمانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث شهدت عدن بعد الحرب العالمية الثانية ازدهارا اقتصادياً بفعل جملة من العوامل أهمها اتساع زراعة القطن والفواكه وإنشاء مصفاة عدن، وانتقال القواعد البريطانية من مصر والعراق وشرق أفريقيا إلى عدن التي أصبحت مركز قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1969م عملت في عدن العديد من الوكالات التجارية والملاحية والمالية، ومكاتب الصرافة والتحويل إلى جانب سبعة فروع لبنوك عالمية مختلفة الجنسيات ففي العام 1963م تم تأسيس اتحاد الجنوب وأقدم هذا الكيان الجديد على فصل منطقة عدن النقدية عن منطقة لجنة نقد شرق أفريقيا، وسحب الروبية الهندية من التداول.. وفي العام 1964 م أنشأ الاتحاد و مؤسسة نقد الجنوب العربي التي أصدرت بدورها الوحدة النقدية (الدينار) الذي أصبحت العملة النقدية الرسمية للشطر الجنوبي، وكان من صلاحية هذه المؤسسة إصدار العملة المحلية، وإدارة الاحتياطي والرقابة على العملية المصرفية، والتعامل بالصرافة والاستثمار

شهد القطاع المصرفي الخاص في اليمن تطوراً ملحوظاً نسبياً بعد الوحدة اليمنية في عام 1990م، حيث تم تبني سياسات إصلاح اقتصادي شملت تحرير القطاع المصرفي وتشجيع تأسيس البنوك الخاصة في تلك الفترة، بدأت البنوك الخاصة بالظهور وتقديم خدمات مصرفية متنوعة مثل الودائع القروض، والتحويلات المالية، ما ساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة التنوع المالي في السوق

تتميز البنوك الخاصة في اليمن بالمرونة والقدرة على تقديم خدمات مخصصة لقطاع الأعمال والأفراد، مما ساعد على تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الثقة في النظام المالي وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهها القطاع، مثل الأزمات المالية وعدم الاستقرار السياسي، فإن البنوك الخاصة استطاعت أن تظل جزءاً مهماً من النظام المالي اليمني.

مفهوم القطاع المصرفي الخاص

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكثير من بلدان العالم ويعتبر رأس المال هو المحرك الرئيسي لخطط التنمية في البلد وتشكل البنوك والمصارف الوسيط المالي لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان، فالبنوك مهمتها تجميع المدخرات وتجنيدتها لخدمة الاقتصاد الوطني عبر الائتمان المصرفي ومن ثم توزيع هذا الائتمان حسب حاجات القطاعات، وبما يتناسب مع الخطط التنموية للبنوك، وخاصة بنوك الاستثمار، وفي بلادنا كان للجهاز المصرفي دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الشركات والمؤسسات التي لعبت دورا كبيرا في تطوير البلد.

القطاع المصرفي هو مجموعة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية للأفراد والشركات، وتشمل هذه الخدمات الودائع، والقروض، والتحويلات المالية، والتأمين المصرفي، والخدمات المصرفية الإلكترونية.

القطاع المصرفي الخاص في اليمن يتكون من عدد من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، إلى جانب مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات الصرافة، التي تلعب دورًا مهمًا في المعاملات المالية وتحويل الأموال، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة.

تتمثل أبرز البنوك في هذا القطاع في:

- البنك الأهلي اليمني
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير
- البنك اليمني البحريني
- البنك التجاري اليمني
- البنك الإسلامي اليمني

البنية التحتية المالية هي الأساس للنظام المالي للبلاد وهي تتألف من جميع المؤسسات ومكونات النظام والقواعد والمعايير التي تفعل الوساطة المالية. كذلك فإن جودة البنية التحتية المالية لبلد ما تحدد كفاءة الوساطة وقدرة البنوك على تقييم المخاطر وقدرة المقرضين على الحصول على الائتمان والتأمين والمنتجات المالية الأخرى بشروط تنافسية. وتشمل الثلاث ركائز الهامة للبنية التحتية المالية في بلد ما نظام معلومات ائتمانية سليم ونظام مدفوعات وطني حديث ونظام مصرفي تابع بصفة أساسية إلى

البنك المركزي. كذلك فإن جودة نظام المدفوعات الوطني تحدد استقرار الاقتصاد الكلي والتحول الفعال للسياسة النقدية وكفاءة وموثوقية الوساطة وقدرة القطاع الخاص على الابتكار وتقديم خدمات الدفع والمنتجات الجديدة للمستهلكين التي يمكن أن تدعم وسائل فعالة للمدفوعات وتحويل الأموال بما في ذلك المدفوعات الحكومية مثل تحويل المزايا الاجتماعية وتحصيل الضرائب. وفي حالة التقارير الائتمانية، يقلل نظام المعلومات القوي من تباين المعلومات بين المقرضين والمقترضين، مما يسمح بتخصيص أكثر كفاءة للائتمان المالي. ومن شأن النظام المصرفي الأساسي تحسين قدرات البنك المركزي اليمني في أداء وظائفه الأساسية وإحداث زيادة كبيرة في الإشراف على القطاع المصرفي.

يعد القطاع المصرفي الخاص في اليمن عنصرًا حيويًا في الاقتصاد الوطني، على الرغم من أنه يواجه تحديات كبيرة بسبب الوضع السياسي والاقتصادي المعقد إلا أن قدرته على التكيف مع الظروف الراهنة من خلال الابتكار وتقديم خدمات مصرفية متنوعة تظل مفتاحًا أساسيًا في ضمان استدامته وازدهاره في المستقبل.

دور القطاع الخاص في المرونة الاجتماعية والاقتصادية والتعافيك

أدى الصراع الحالي إلى تدمير قطاعات خاص ضعيف ويعاني من عدد من العوائق الهيكلية والمتداخلة فقبل الصراع ورد ذكر انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وانقطاع الكهرباء والفساد بشكل متكرر على لسان وبالمقارنة مع الأوضاع الاقتصادية الشركات في القطاع الخاص باعتبارها أهم العوائق التي تواجه الشركات وفي بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حصلت اليمن أيضا على أعلى نسبة من الشركات التي تواجه قيودا في الحصول على الائتمان، حيث بلغت نسبة الشركات التي تحصل على تمويل من البنوك واحد في المئة فقط، وبدال عن ذلك تعتمد الشركات على مصادر أخرى للتمويل بما في ذلك الشبكات والأسرة والأرباح غير الموزعة. وقد كانت الصادرات اليمنية غير النفطية محدودة بسبب ضحالة قطاع التصدير الخاص، حيث سجلت أحدث البيانات 512 شركة مصدرة فقط بين عامي 2006م و 2009م أدى الأثر المباشر للصراع الحالي والاقتتال الداخلي والقيود الشديدة المفروضة على التجارة، إلى زيادة تفاقم الوضع وأثر سلبا على جميع الجوانب الاقتصادية تقريبا فقد تسبب الصراع في ارتفاع تكاليف التعاملات التجارية وتفضيل الأطراف الفاعلة للاعتبارات قصيرة الأجل على حساب اهداف التنمية والاستثمار التجاري طويلة الأجل.

كما أن الجمود في أسواق المواد الأولية أو فشلها المتزايد في الطاقة والعمالة والسلع الوسيطة والخدمات والوضع المالي المتدهور وكذلك أسواق التصدير أسفر عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ونتيجة لذلك، ووفقا للمسح التجاري السريع" الذي أجرته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في العام 2015م فإن أكثر من ربع إجمالي عدد الشركات أغلقت، بما في ذلك 35% من قطاع الخدمات، و 29% من المنشآت الصناعية و 20% من الشركات التجارية.

يعتقد غالبية أفراد المجتمع أن شركات الصرافة، ماهي إلا مجال لاستبدال العملات وتمكين الوافدين من تحويل أموالهم إلى الخارج، من دون أن يدركوا أن تلك الشركات تلعب دوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني، عبر المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال إجراء التحويلات المالية عبر القنوات الشرعية وتجنب التحويلات المالية بطرق غير قانونية، وتالياً دعم جهود الدولة لمكافحة غسل الأموال.

وتشارك شركات الصرافة العاملة في الدولة في تعزيز الشمول المالي عبر توفيرها خدمات مالية للفئات الأقل دخلاً والمحرومة من التعامل مع البنوك، كما أن وجودها يعزز مكانة الدولة كوجهة سياحية لأنها توفر خدمة استبدال العملات سواء للسائحين أو لسكان الدولة المسافرين إلى الخارج سواء للأعمال أو للسياحة.

ومن أهم مهام شركات الصرافة أيضاً دعم مساعي الحكومة لتعزيز حماية حقوق العمال وأصحاب العمل وبناء علاقة أكثر تنظيماً وأماناً بين أصحاب العمل وفئة العمالة المساعدة، وإلى ذلك توفر شركات الصرافة خدمات خاصة للشركات مثل إرسال واستلام المدفوعات الدولية والتحويل المالي، فضلاً عن ذلك توفر شركات الصرافة العديد من الخدمات المالية ذات القيمة المضافة والتي تلبى احتياجات معظم فئات المجتمع.

ويمكن تتبع أثر ذلك على القطاع المصرفي الخاص من خلال عدد من القنوات، بما في ذلك الأضرار المادية المباشرة واختلال سوق العمل وتعطل الوصول إلى أسواق المدخلات بسبب انعدام الأمن وتعطل العمليات التجارية والمالية ويختلف الأثر المترتب على الأزمة أيضاً حسب نوع المنشأة وسيسعى هذا القسم حيثما أمكن إلى التمييز بين المنتجين والتجار وسيغطي هذا القسم أيضاً أثر الصراع على القطاع الزراعي الخاص، الذي يمثله في الغالب صغار المزارعين والتجار، بقدر المعلومات المتوفرة حول ذلك

يمثل القطاع المصرفي الخاص في اليمن فرصة هامة وأداة لا غنى عنها لدعم عملية التعافي والمرونة الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار اليمن فقد أدت عملية إعادة الإعمار التي بدأت بالفعل في محافظة عدن إلى زيادة فرص العمل في قطاع المصرفي الخاص وبصورة أعم وأشمل فإن سرعة تعافي القطاع المصرفي الخاص بصفته البناء الخاص، مما يدل على إمكانية تحقيق أثراً سريعاً مزود رئيسي للسلع والخدمات والوظائف في اليمن، يمكن أن تساعد على إعادة مئات الألف من الناس إلى العمل في جميع أنحاء البلاد إلى حد ما يمكن قياس قدرة المجتمعات اليمنية على التعافي من آثار الحرب، من خلال حيوية الشركات التجارية ووصولاً إلى المصانع المحلية والبنوك

غير أن هذه المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الأصغر حجماً، لديها وسائل محدودة لمواجهة آثار الحرب، وبالتالي فإن الكثير منها ستخفض وقد ربما توقف نشاطها التجاري المصرفي وقد تنضم هذه المنشآت التجارية وعمالها بعد ذلك إلى صفوف العاطلين عن العمل والمستأين ويفقد المجتمع الوظائف، مما يساهم في الهشاشة وانعدام الأمن وعلى العكس من ذلك، فإن التعافي القوي، الذي يولد نمواً عادلاً ويخلق فرص عمل عاملاً هاماً في تحقيق سلام دائم

القطاع المصرفي الخاص بعد سنة 2011

الثورة والأزمة السياسية المنبثقة

في عام 2011 دخل اليمن في فترة أزمة سياسية وعدم استقرار عميق عندما اندلعت انتفاضة شعبية ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث كان التأثير على الاقتصاد دراماتيكياً وبين عامي 2010 و 2011 ، انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي في اليمن من 7.7% إلى 12.7%

وفي مسح للبنك الدولي للأعمال اليمنية 2012 ، أفاد أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين بزيادة شدة نقص الكهرباء، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، وعدم اليقين الاقتصادي العام ووجد نفس المسح أن أكثر من 40% من الشركات تخلت من 40% أو أكثر من موظفيها وخسرت أكثر من نصف مبيعاتها ووفقاً لمعدي الدراسة الاستقصائية لقد تبين أن هذه التأثيرات أوضح بالنسبة للشركات الصغيرة مما يعكس على الأرجح محدودية آليات التكيف وضحالة الموارد المالية المتاحة للشركات الصغيرة والشركات المتوسطة والكبيرة

ومع زيادة تفاقم الأزمة تدخلت المملكة العربية السعودية في عام 2012 عبر برنامجها بضخ 3 مليارات دولار من النقد والوقود في الاقتصاد اليمني، مما سمح للناتج المحلي الإجمالي في البلاد بالانتعاش في 2013 إلى نمو بنسبة 4.8%. ومع ذلك، واصلت الحكومة عجزاً في حدود 8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى دعم الوقود المستمر وإعانات القطاع العام، والتي تمثل أكثر من نصف الإنفاق الحكومي.

في يوليو 2014 ، ألغى الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، في استجابة صندوق النقد الدولي، دعم أسعار الوقود التي أساساً تتضاعف خلال الليل، وقد تعثر تحقق الدعم المخطط للشرائح الاجتماعية والاقتصادية الأدنى من السكان بعد ذلك استولى الحوثيون وقوا تصالح على السخط الشعبي الذي أثارته هذه الحادثة وكانوا قد حققوا بالفعل تقدماً عسكرياً نحو العاصمة فدخلوا صنعاء راكبين موجة شعبية وبدأوا في السيطرة بسرعة على المؤسسات والوزارات الحكومية

وقد أدى هجرة رأس المال وعدم اليقين الاقتصادي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بنسبة 2% عام 2014

ازمة البنوك المركزية

يحمل هذا الصراع جذورا تاريخية، ابتداء بنقل الحكومة اليمنية البنك المركزي من صنعاء إلى عدن بعد انقلاب مليشيات الحوثي على السلطة في اليمن عام 2014 أعلنت الحكومة اليمنية نقل البنك المركزي الي عدن 2016 وحظي هذا القرار باعتراف المؤسسات المالية الدولية مما يمنحه القدرة والتحكم في الوصول الي الشبكة المالية العالمية كما يعد الجهة الوحيدة التي تستطيع عبرها البنوك التجارية المحلية تمويل عمليات الاستيراد من الخارج

أدى نقل مقر البنك إلى نشوء بنكين متنافسين البنك المركزي اليمني في عدن التابع للحكومة اليمنية، والبنك المركزي اليمني في صنعاء التابع لجماعة الحوثيين المسلحة يتمتع الأول باعتراف دولي و امتيازات مرتبطة بهذا الاعتراف، في حين يحتفظ الثاني بنطاق اختصاصه وسيطرته على المركز المالي وأكبر المراكز السكانية والأسواق الاستهلاكية في اليمن منذ انقسام البنك، أصدر البنكان المركزيان توجيهات متناقضة وغير متوافقة للشركات والمؤسسات المالية اليمنية في خضم صراع متصاعد للسيطرة على السياسات النقدية والمالية في البلاد، بما في ذلك نظام خطابات الاعتماد لتمويل الواردات ، أدى سوق الصرف غير الرسمي الذي استمر بالعمل وفقا لدينامياته الخاصة وبشكل متزايد، والذي ظهر بالتزامن مع تدهور مستوى احتياطات النقد الأجنبي المتوفرة لدى البنك في عدن ومع ظهور الفئات الجديدة من الريال التي طبعتها الحكومة اليمنية لتغطية الفجوة التمويلية الكبيرة في عجز الموازنة العامة إلى زيادة الضغوط الهبوطية على الريال

وكان البنك المركزي اليمني في عدن قد أعلن في 19 مارس 2024 ، توقفه عن التعامل مع عدد من البنوك وشركات الصرافة التي خالفت تعليماته، من بينها خمسة من أكبر البنوك والمؤسسات المالية في البلاد و هي بنك التضامن، وبنك اليمن والكويت، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي وإيقاف كل التحويلات بين مناطق الشرعية والمليشيات الحوثية عبر الشبكة الموحدة

ومن جهته أصدر البنك المركزي الخاضع تحت سيطرة مليشيات الحوثي في صنعاء قرار رقم 4 لسنة 2024 بشأن حظر التعامل مع المصارف المخالفة للقانون وقف التعامل مع بنك القطبي الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك البسيري للتمويل الأصغر وبنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر وبنك عدن الأول الإسلامي وغيرها

الا ان بعد الصراع الحاصل بين مركزي عدن وصنعاء توصلت الحكومة الشرعية ومليشيات الحوثي الى اتفاق على عدد تدابير لخفض حدة التصعيد الغاء القرارات والاجراءات الاخيرة ضد البنوك من الجانبين والتوقف مستقبلا عن اي قرارات او اجراءات مماثلة

واستمراراً لهذا الصراع المالي، قررت جماعة الحوثيين في 2019 حظر التعامل بالعملة المحلية المسماة بـ"الجديدة" التي طبعت في السنوات الأخيرة من قبل البنك المركزي اليمني مع حظر التعامل فقط بالفئات من العملة القديمة الصادرة قبل 2017 وفي 30 مارس 2024، إصدار جماعة الحوثيين عملة معدنية فئة 100 ريال بدلاً من العملة الورقية التالفة من نفس الفئة لسد العجز المالي في الفئات النقدية

وضمن خضم الازمة أعلن البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن في أكتوبر من العام 2024 عن عجزه عن توفير رواتب موظفي الدولة في مختلف القطاعات، ما يعكس الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها البلاد وأوضح البنك أن أزمة السيولة حالت دون صرف رواتب شهري أكتوبر ونوفمبر 2024، مما فاقم معاناة الموظفين وألقى بظلاله الثقيلة على الأوضاع المعيشية، حيث أصبح من الصعب على الكثيرين تأمين احتياجاتهم الأساسية تأتي هذي الازمة في ظل ارتفاع كبير في سعر العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني حيث يوجد حالياً للريال اليمني سعران أمام الدولار، الذي يساوي في مناطق سيطرة الحوثيين نحو 530 ريالاً، بينما في العاصمة المؤقتة عدن يبلغ سعره نحو 2049 ريال وهذا إعلان وشيك لإفلاس البنك المركزي اليمني في عدن ما ينذر بانتهاء كامل للاقتصاد الوطني والعملة المحلية في مناطق المحررة فالبنك المركزي لم يتمكن من صرف مرتبات الموظفين في جميع المحافظات بسبب عدم وجود سيولة مالية

أطلقت الجماعة الحوثية التي تختطف أغلب المحافظات الشمال في الرابع من يناير 2025 وعداً بسداد جزء من الدين الداخلي لصغار المودعين على أن يتم دفع هذه المبالغ خلال مدة زمنية قد تصل إلى نحو 17 عاماً، وذلك بعد أن صادرت الأرباكتي تكونت خلال 20 عاماً، وقامت بتحويل تلك الودائع إلى حسابات جارية وتضمنت هذه رسالة من فواز قاسم البناء، وكيل قطاع الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية في فرع البنك المركزي بصنعاء الخاضع لسيطرة الجماعة، ما أسماه آلية تسديد الدين العام المحلي لصغار المودعين فقط

القطاع المصرفي الخاص وعلاقته بإنتاج النفط وضعف القطاع العام

منذ اكتشاف حقول نفطية ذات جدوى تجارية في منتصف ثمانينات القرن الماضي ومن زيادة الإنتاج النفطي في اليمن خلال التسعينات، تأثر الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد بشدة نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وتقلب أسواق الطاقة العالمية بين عامي 2005 و1995

تذبذبت حصة القطاع المصرفي الخاص من إجمالي الناتج المحلي بما يصل إلى 10% من عام لآخر، انخفضت من 66% إلى 56 في 1995-1996، في حين أن حصة القطاع المصرفي الخاص من الناتج المحلي الإجمالي السنوي غير النفطي بقيت خلال العقد شبه ثابتة عند 74%، ولم تتذبذب أكثر من 1% على أساس سنوي في الفترة من 1995 إلى 2005، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن حوالي 5% سنوياً، حيث ارتفعت قيمة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 2.81 مليار دولار إلى 8.38 مليار دولار بالقيمة الحالية للدولار)

مع أن إنتاج اليمن من النفط صغير مقارنة بدول الخليج، إلا أنه كان كبيراً بما فيه الكفاية في السياق المحلي ليكون أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلاد، وليضرب القطاع الخاص غير النفطي بنسخة يمنية فالعملة الأجنبية الآتية لليمن من مبيعات النفط التي تضخمها حقيقة أن تحويلات المغتربين اليمنيين كانت ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية وساعدت في منح الاستقرار للعملة المحلية بسعر صرف أعلى من الممكن لولا تصدير النفط أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الصادرات المحتملة الأخرى، ما أدى إلى تناقص قدرتها التنافسية على المستوى الدولي وإعاقة قدرة القطاع الخاص على النمو الذي تقوده الصادرات.

كما أن ارتفاع قيمة الريال اليمني جعل الواردات أرخص نسبياً، مما أدى مرة أخرى إلى تقويض تنمية الصناعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك في الأساس أي خدمات تمويل تصدير متاحة في اليمن وهكذا، بين عامي 1995 و 2005، شكلت الصادرات غير النفطية ما معدله 12.5% فقط من إجمالي الصادرات

لعقود واليمن يستورد بمعدل 90 بالمائة من حاجياته الغذائية حتى في السنوات التي شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي نظراً لعدم الاستقرار في أسواق النفط شهدت البلاد انخفاضاً تدريجياً في الواردات بالرغم من قيمة الصرف المنخفضة للريال اليمني في تلك السنوات وعدم التقلب في الواردات مؤشر على مدى اعتماد اليمن على الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية.

أفاد البنك الدولي في أحدث إصدار له في نهاية 2024 ان الاقتصاد اليمني يواجه عقبات كبيرة، حيث يؤدي الصراع المستمر والتوترات الإقليمية إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي تعانيها البلاد وتوقع من الممكن أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1.0% في عام 2025 بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 2.0% في عام 2024 ونمواً متواضعاً بواقع 1.5% في عام 2022

وبين عامي 2015 و 2023، شهد اليمن انخفاضاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما يترك أغلب اليمنيين في دائرة الفقر ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على نصف السكان، كما ارتفعت معدلات الوفيات بين صفوف الشباب

وأفاد هذا الإصدار بأن المالية العامة للحكومة شهدت تدهوراً كبيراً في عام 2023 وبأن إيراداتها انخفضت بأكثر من 30%، بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط وتقلص إيرادات الجمارك نظراً لإعادة توجيه الواردات من عدن إلى الموانئ التي تقع تحت سيطرة الحوثيين لذلك، نفذت الحكومة خفضاً حاداً في الإنفاق، مما أثر على الخدمات العامة الأساسية والنمو الاقتصادي طويل الأجل

وأشار هذا الإصدار إلى أن عجز الحساب الجاري شهد ارتفاعاً بنسبة 19.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، بعد أن كان مرتفعاً بنسبة 17.8% في عام 2022 كما كان للحصار المفروض على صادرات النفط من العام 2022 بسبب الهجوم الحوثي على موانئ تصدير النفط تأثير كبير على العجز التجاري، في حين ظلت احتياطات النقد الأجنبي مستقرة بشكل نسبي بفضل المساندة المالية التي قدمها الشركاء، ومنها تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي

وأدى استئناف التمويل النقدي من جانب الحكومة إلى تفاقم الضغوط التضخمية، غير أن معدلات التضخم تفاوتت فيما بين المناطق، فعانت صنعاء من انكماش بنسبة -11.8%، وواجهت عدن تضخماً مرتفعاً عند 7% بسبب انخفاض قيمة العملة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت تكلفة السلع الأساسية في عدن، حيث تنفق العديد من الأسر اليمنية حالياً أكثر من 60% من دخلها على الغذاء وحده

يشير هذا إلى أن استمرار الضغوط على المالية العامة والتجزؤ الاقتصادي بين المناطق الشمالية والجنوبية يهدد بتعميق الانقسام ويزيد من تعقيد جهود التعافي. فعلى سبيل المثال، أدت إعادة توجيه الواردات إلى انخفاض كبير في الإيرادات الجمركية لعدن، مما زاد من الضغوط على الأوضاع الاقتصادية في الجنوب مقارنة بالشمال. وتتوقف إمكانية زيادة المعونات والاستثمارات على تحقيق هدنة دائمة والالتزام بإعادة الإعمار من جانب جميع الأطراف المعنية

ويبرز أيضاً التأثير الحاد للتوترات الإقليمية المتصاعدة، وخاصة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والتي عطلت حركة الشحن والتجارة الدولية، مما زاد من تكاليف الشحن وأقساط التأمين، وبالتالي وضع المزيد من الضغوط على الاقتصاد اليمني

ظهور القطاع المصرفي الخاص في اليمن جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية حيث شهدت البلاد تحولات كبيرة في السنوات الماضية ساهمت في خلق بيئة مؤاتية لظهور هذا القطاع يعتبر منشأة حيويًا في دعم قطاع النفط الذي يعد أساسا للاقتصاد اليمني. من خلال توفير التمويل للمشروعات النفطية، تسهيل التحويلات المالية الدولية، وإدارة الإيرادات النفطية، يسهم هذا القطاع في تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة الصناعة النفطية في البلاد.

بعض من البنوك والمنشآت المصرفية الخاصة التي تسهم في دعم صناعة النفط تشمل البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي يقدم تمويلات للمشروعات النفطية ويساعد في إدارة الإيرادات والبنك الأهلي اليمني يساهم في تسهيل التحويلات المالية وتمويل الأنشطة النفطية والبنك التجاري اليمني الذي يوفر خدمات تمويلية لتطوير المشاريع النفطية.

وشدد أيضا على أن الآفاق الاقتصادية لليمن لا تزال تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، كما يعد استئناف صادرات النفط والتعافي الاقتصادي واسع النطاق أمرين بعيدي المنال بدون التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وتشكل الصراعات الإقليمية المستمرة، وانخفاض قيمة العملة، والضغوط على المالية العامة مخاطر كبيرة. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن التوصل إلى اتفاق سلام دائم يمكن أن يؤدي بسرعة إلى تحسين الآفاق الاقتصادية لليمن جنبا إلى جنب مع المساعدات المالية الخارجية وجهود إعادة الإعمار

دور القطاع المصرفي الخاص في رسم افق المستقبل

يمكن القول إن الظروف الحالية في اليمن غير مواتية للتوسط في حل القضايا التي تؤثر على القطاع المصرفي نظرًا لاختلاف هذه المرحلة عن أي مراحل أخرى منذ بدء الحرب فأجندة التسوية الشاملة غير مطروحة على طاولة المفاوضات، وبالتالي يجب أن يكون هناك تدخلات موجهة ودقيقة تركز على استغلال الفرص المحدودة التي ما تزال قائمة لإبطاء ترسخ البيئات النقدية والأنظمة المصرفية المنقسمة داخل اليمن، وفي نفس الوقت تمهد الطريق أمام تعزيز التنسيق الفني بين فرعي البنك المركزي اليمني المتنافسين وبالتالي لا ينبغي اعتبار التوصيات الواردة كتوصيات شاملة كفيلة بمعالجة كافة مشاكل القطاع المصرفي في الوقت الحالي، بل كخيارات تتضمن إجراءات واقعية أكثر قابلية للتحقيق في ظل الظروف الراهنة، التي يمكن أن تمهد لأي خطوات مستقبلية نحو الإصلاح الشامل أن شركات الصرافة والتحويلات المالية تلعب دوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي، حيث أظهرت التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية مؤخراً أهمية وجود قطاع مالي يلبي طلبات العملاء ويحقق التوازن في سوق صرف العملات بالتعاون مع الجهات الحكومية وخاصة المصرف المركزي، أن وجود شركات الصرافة في دولة يتميز بالنشاط السياحي الكبير وزيادة نسبة الوافدين كان أمراً هاماً من خلال توفير خدمة استبدال وتحويل الأموال سواء للسائحين أو للمسافرين من داخل الدولة لاسيما وأن العملات الصعبة بشكل عام غير نشطة خارج المنطقة.

القطاع المصرفي الخاص في اليمن يمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني، حيث يسهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقرار المالي على الرغم من التحديات التي يواجهها، مثل الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة ودور القطاع المصرفي الخاص يمكن تلخيصه في النقاط التالية بشكل أكثر دقة:

1. القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصارف الخاصة تعد مصدرًا رئيسيًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في اليمن. تقدم البنوك القروض اللازمة لتوسيع هذه المشاريع، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل.

2 يوفر القطاع المصرفي الخاص آليات لتسهيل استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال تقديم قروض ميسرة وبرامج تمويل موجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وبالتالي، فإنه يساهم في تحسين بيئة الأعمال ويشجع على الاستثمارات المباشرة.

3. خدمات الدفع والتحويلات المالية في ظل الأوضاع الراهنة، يسهم القطاع المصرفي الخاص في تيسير التحويلات المالية المحلية والدولية، مما يدعم حركة التجارة الداخلية والخارجية وييسر عملية نقل الأموال للمغتربين في الخارج.

4. المصارف الخاصة تلعب دورًا مهمًا في إدارة السيولة المحلية، من خلال خلق التوازن بين العرض والطلب على النقد، وتعمل على ضمان استقرار النظام المالي. كما تسهم هذه المصارف في تنفيذ السياسات النقدية التي يحددها البنك المركزي اليمني.

5. يعمل القطاع المصرفي الخاص على تحسين وتطوير الخدمات الرقمية مثل الإنترنت البنكي والمحافظ الإلكترونية. هذا التوجه يساعد في الوصول إلى شرائح واسعة من العملاء الذين قد لا تكون لديهم القدرة على الوصول إلى الفروع المصرفية التقليدية.

6. تلعب البنوك الخاصة دورًا حاسمًا في استقرار النظام المالي، حيث أنها تساهم في إدارة مخاطر الائتمان والتحوط ضد المخاطر الاقتصادية المحتملة، وتحقيق توازن بين القروض والإيداعات.

7. يعمل القطاع المصرفي الخاص على التنسيق مع الحكومة والبنك المركزي لتنفيذ العديد من المبادرات الاقتصادية، مثل تقديم قروض استثمارية لتمويل مشروعات البنية التحتية، أو دعم المشاريع التنموية.

على الرغم من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الخاص في اليمن، فإنه يظل محورًا في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي، ويعد ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المستقبل.

التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العام

يواجه القطاع المصرفي في اليمن سلسلة من التحديات الناجمة عن الانهيار الاقتصادي المستمر في البلاد، وتنافس طرفي الصراع على السيطرة المالية يمثل انقسام البنك المركزي بين صنعاء وعدن والتنافس الشرس بينهما لإدارة وتنظيم عمل البنوك اليمنية التجارية والإسلامية في فبراير قامت سلطات الحوثيين باعتقال مسؤولين كبار من عدة بنوك في العاصمة بسبب امتثالهم للسياسات التي وضعها البنك المركزي في عدن واللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة اليمنية

وتتمثل التحديات الأخرى التي تواجه القطاع المصرفي أزمة سيولة التي تعاني منها منذ فترة طويلة، وتدهور سعر صرف العملة المحلية، وفقدان الإيرادات نتيجة عن تجميد الأصول، وتوقف خدمة الدين العام، والعقبات التي تحول دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه، والتدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية

توصيات لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العام

- إعادة توحيد إدارة البنك المركزي اليمني يجب أن يكون توحيد البنك المركزي اليمني أولوية قصوى لجميع اللاعبين المحليين والاقليميين، وعلى المجتمع الدولي الضغط على جميع أطراف النزاع لتحقيق ذلك.
- إعادة تفعيل آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن.
- الإفراج عن أرصدة البنوك اليمنية المجمدة في حسابات البنك المركزي عبر إعادة
- تفعيل وظائف غرفة المقاصة الخاصة بالبنك المركزي.
- تسهيل النقل الأمن للحيازات النقدية من العملات الأجنبية والمحلية داخل اليمن ودولياً.
- تسهيل شروط تمويل الواردات بشكل يسمح للبنوك من استخدام أرصدها غير
- النقدية المجمدة لضمان تغطية خطابات الاعتماد اللازمة لاستيراد السلع الأساسية.
- إنشاء نظام مقاصة نقدية لمبادلة المدفوعات النقدية بين البنوك وشبكات تبادل الأموال والشركات.
- استبدال الأوراق النقدية التالفة المخزنة حالياً داخل القطاع المصرفي.
- الاستئناس الجزئي لدفع أعباء الدين المتمثلة بالفوائد المستحقة المتراكمة على أدوات الدين العام المحلية.

في نفس السياق

فرضت وزارة الخزانة الأميركية في 17 من يناير 2025 عقوبات على بنك اليمن والكويت في صنعاء بتهمة تقديم دعم مالي للحوثيين ليصبح أول بنك تجاري في مناطق سيطرة الحوثيين تطاله عقوبات أميركية بعد أن اقتضرت في السابق على 12 فردا على صلة بالجماعة ويعد بنك اليمن والكويت أول بنك خاص في اليمن وتم إنشاؤه عام 1977م حيث عزلت العقوبات الأميركية أقدام بنك خاص في اليمن عن العالم ماليا بعد اتهامات الخزانة الأميركية للبنك بتقديم أنشطة مالية لصالح الحوثيين ويأتي هذا في وقت قرر فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إعادة إدراج حركه الحوثي على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية

ومن جهة أخرى علقت الأمم المتحدة جميع الأنشطة غير المنقذة للحياة وغير الداعمة للحياة بمناطق سيطرة الحوثيين، من أجل تقليل تعرض موظفيها للخطر في تلك المناطق، داعين المجتمع الدولي إلى توجيه تلك المساعدات إلى أماكن أخرى في البلاد أعلنت الأمم المتحدة، تعليق جميع أعمالها في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي، وذلك على خلفية قيام الجماعة باحتجاز عدد من موظفي المنظمة العاملين في تلك المناطق.

وأوضحت الأمم المتحدة في بيان لها أن مسؤوليها يواصلون التواصل مع كبار ممثلي سلطات الأمر الواقع، مطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفيها وشركائها المحتجزين.

الخلاصة

يعد القطاع المصرفي الخاص في اليمن من أهم الركائز التي تعتمد عليها البلاد في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات المالية التي تحتاجها القطاعات المختلفة وفي ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي يمر بها اليمن، أصبح القطاع المصرفي الخاص عنصرًا حيويًا في دعم استقرار النظام المالي وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة وعلى الرغم من الأزمات المستمرة، لعب القطاع المصرفي الخاص دورًا أساسيًا في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية من خلال تقديم حلول مبتكرة وداعمة للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

بدأ القطاع المصرفي الخاص في اليمن في بداية التسعينات من القرن الماضي بعد تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة التي شجعت على تأسيس البنوك الخاصة هذا التحول جاء نتيجة لإدراك الحكومة بأهمية تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث كان القطاع العام يعاني من ضعف في قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات القطاع الخاص. وبالتالي، شهدت اليمن تأسيس أول البنوك الخاصة التي قدمت خدمات مصرفية متنوعة، وشجعت على زيادة التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات من خلال تحسين بيئة الأعمال فالقطاع المصرفي الخاص يتألف من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي يديرها أفراد أو شركات خاصة يختلف هذا القطاع عن القطاع المصرفي العام في أنه يركز على تحقيق الربح من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة مثل القروض، والحسابات البنكية، وخدمات تحويل الأموال، وإدارة الودائع والقطاع المصرفي الخاص في اليمن يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق، ما يجعله يشكل جزءًا أساسيًا في تحفيز الاقتصاد اليمني.

يلعب القطاع المصرفي الخاص دورًا محوريًا في تعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، خصوصًا في فترات الأزمات يقدم القطاع الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفًا علاوة على ذلك، يسهم القطاع المصرفي الخاص في توفير الخدمات المالية التي تحتاجها الشركات والمشروعات لتمويل توسعاتها مما يعزز من قدرتها على التعافي والنمو في الأوقات الصعبة. من خلال هذه الخدمات، يستطيع القطاع المصرفي الخاص أيضًا أن يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير القروض والتمويل الذي يعزز استقرار الاقتصاد

مر القطاع المصرفي الخاص بتحديات كبيرة بعد عام 2011 نتيجة للأحداث السياسية التي شهدتها اليمن ومع تصاعد الأزمات والصراعات الداخلية، واجهت البنوك الخاصة تحديات عديدة في الحفاظ على استقرارها المالي والاقتصادي ومع ذلك، تمكنت العديد من هذه البنوك من التأقلم مع الوضع عبر تطوير خدمات مصرفية مبتكرة تعتمد على التحول الرقمي، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول كما أن البنوك الخاصة قد وظفت استراتيجيات جديدة للاستمرار في تقديم خدماتها المالية وتقديم الدعم للمشروعات المحلية، وهو ما ساعد على ضمان استمرارية الاقتصاد إلى حد ما في ظل هذه الأوضاع الصعبة ويمثل قطاع النفط المصدر الرئيس للإيرادات الدولة في اليمن، ولهذا فإن القطاع المصرفي الخاص في البلاد له علاقة وثيقة بهذا القطاع يسهم القطاع المصرفي الخاص في إدارة الإيرادات النفطية من خلال تقديم قنوات مصرفية لتنظيم تدفقات الأموال الناتجة عن مبيعات النفط. في هذا السياق، يلعب القطاع المصرفي دورًا مهمًا في تسهيل عمليات التحويل المالي، خاصةً في الأسواق الدولية. إضافة إلى ذلك، ضعف القطاع العام في اليمن أضاف عبئًا إضافيًا على القطاع المصرفي الخاص، مما جعله هو الداعم الرئيس للعديد من الأنشطة الاقتصادية الحيوية. حيث اضطلعت البنوك الخاصة بدور متزايد في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعتمد على الإيرادات النفطية.

يواجه القطاع المصرفي الخاص في اليمن العديد من التحديات التي تؤثر على استقراره وقدرته على النمو ومن أهم هذه التحديات هي الأزمات الأمنية والسياسية التي تعرقل قدرة البنوك على إجراء العمليات المصرفية بشكل طبيعي كما أن هناك صعوبة في الحصول على السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة، بسبب تذبذب إيرادات الدولة من النفط، وضعف القطاع العام في تنظيم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر على قدرة القطاع المصرفي الخاص على توفير القروض والتمويل للشركات، مما يحد من نشاطه الاقتصادي. وتعد هذه التحديات من أبرز العوامل التي تحد من قدرة القطاع المصرفي الخاص على دعم النمو الاقتصادي والتعافي في اليمن.

يستمر القطاع المصرفي الخاص في اليمن في لعب دور أساسي في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها من خلال تقديم الخدمات المالية المبتكرة وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، يساهم هذا القطاع في استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز مرونته في مواجهة الأزمات ومع ذلك، لا يزال القطاع المصرفي الخاص بحاجة إلى دعم مستمر وتحسين البيئة التشريعية والاقتصادية التي يعمل ضمنها، وذلك لضمان استدامته في المستقبل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media



    alahgafnet

 info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

